العنف في الضفة.. وصواريخ غزة قد تشعل صراعاً أوسع نطاقاً

ماثيو ليفيت

نادراً ما تكون عمليات السلام عمليات سلمية، ولا تشكل الجهود الحالية التي تقودها الولايات المتحدة للوصول إلى «اتفاق إطاري» بين الإسرائيليين والفلسطينيين استثناءً من ذلك. ومع تسارع وتيرة المفاوضات بين الإطراف الرئيسية، ظهرت مجدداً الجهات الفاعلة الأكثر تطرفاً للاعتراض بعنف على هذه العملية، بدءاً من «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» و«لجان المقاومة الشعبية»، وإلى الجماعات الجهادية السلفية، وفصائل ماركسية مثل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

لقد ركّز العديد من المراقبين على الزيادة الحادة في أعداد الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل من غزة في الأسابيع القليلة الماضية واحتمال نشوب حرب أخرى مع غزة. لكن تلك المسألة على أهميتها جذبت انتباه الإعلام بعيداً عن اتجاهين على نفس القدر من الإزعاج وهما: الزيادة في أعمال العنف في مختلف أنحاء الضفة الغربية، والمؤشرات الجديدة على أن بعض المسؤولين من السلطة الفلسطينية وحزبها الرائد حركة «فتح»، ربما يؤمنون رهاناتهم ويعدون العدة للقيام بأعمال عنف أوسع نطاقا في حال فشل عملية السلام.

عدم الاستقرار في الضفة الغربية

يثير نمو العنف في الضفة الغربية في الأشهر الأخيرة العديد من المخاوف. أولا، بينما تراجع عدد الوفيات الإجمالي في صفوف الإسرائيليين جراء الهجمات الإرهابية بين 2012 و 2013، لم تشن أي من الهجمات القاتلة في 2012 من الضفة الغربية. إلا أن هذا الوضع قد تغير في 2013، حيث وقع خمسة من بين ستة ضحايا إسرائيليين في ذلك العام نتيجة لهجمات منشؤها الضفة الغربية. ثانيا، تتفق المصادر الإسرائيلية والفلسطينية على أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية كانت ضعيفة في مواجهة الاضطرابات الأخيرة. لقد أصبح المقيمون في معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية على وجه الخصوص أكثر عدائية، كما أن السلطة الفلسطينية آخذة في التراجع جراء ذلك. وقد تحملت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بعض العبء – حيث ارتفع عدد الاعتقالات في الضفة الغربية على يد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بمعدل الثلث في الفترة بين 2012 و 2013. غير أنه مع تكثيف نشاط العنف، سوف تزداد احتمالية شن هجمات ناجحة.

لقد ساهم عدد من العوامل في تدهور الوضع الأمني فقد تعرضت السلطة الفلسطينية لضربة قوية من جراء استقالة رئيس الوزراء سلام فياض في نيسان/أبريل 2013، كما تواجه الأراضي الفلسطينية أزمات اقتصادية حادة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن «حماس» تعمل على توسيع نطاق تواجدها في الضفة الغربية من معقلها في غزة. فقد تحدث عدد من التقارير الأخيرة عن وجود العديد من أعضاء الجماعة في الضفة الغربية، وهؤلاء أعربوا عن عزمهم الاستفادة من تراجع إمكانيات السلطة الفلسطينية. وفي يناير، على سبيل المثال، ذكرت تقارير صحفية أن إسرائيل اعتقلت ستة عشر رجلاً في القدس خلال الأسابيع القليلة السابقة، للاشتباه في إدارتهم لمقر تابع لـ «حماس» في المدينة. كما تحدث خبر صحفي في فبراير عن تنفيذ خمسة عشر اعتقالاً في الضفة الغربية تتعلق بوقوع تفجيرات وهجمات صاروخية على سيارات إسرائيلية. وفي الأسبوع الثاني من مارس الحالي، جرى القبض على عميل لـ «حماس» في القدس الشرقية للاشتباه في قطعه أنابيب الغاز في مبان سكنية كجزء من حملة إرهابية مكونة من شخص واحد.

ومما لا يثير الدهشة أن هذه المستجدات قد دفعت بعض مسؤولي «فتح» إلى تأمين رهاناتهم من خلال غض الطرف عند وقوع حوادث معينة أو التحذير علانية من وقوع المزيد من أعمال العنف في المستقبل. على سبيل المثال، خلال صلاة أقيمت في يناير في جنين لإحياء ذكرى أحد عملاء «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، حضر عضو من من «كتائب عز الدين القسام» – «الجناح» العسكري لـ حركة «حماس» – بزيه العسكري الكامل رغم حظر السلطة الفلسطينية لمثل هذه الاستعراضات. ومع ذلك، فبدلا من اعتقاله، كان محاطا بأعضاء من «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» ومن «كتائب شهداء الأقصى» – الجناح العسكري الخاص لـ حركة «فتح». وفي ذلك الشهر نفسه، أيّد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» توفيق الطيراوي استئناف المقاومة المسلحة ضد إسرائيل أثناء مقابلة أجراها مع وسائل الإعلام اللبنانية. وقد ذكرت صحيفة «تايمز أوف إيزرائيل» «أوقات إسرائيل»، في توضيحها لتصريحاته، بأنه أعلن «نحن، جميع الفصائل الفلسطينية، ينبغي علينا العودة إلى دائرة العمل... يجب أن يكون هناك شيء على أرض الواقع أيضا... فالانفجار الكبير في فلسطين قادم. لقد وضعت جميع الإجراءات الإسرائيلية الشعب الفلسطيني تحت ضغوط كثيفة وليس لهذا الشعب أي خيار سوى الإنفجار في مواجهة الاحتلال».

التصعيد من غزة

ألقى القادة الفلسطينيون اللوم على إسرائيل جراء أعمال التصعيد التي بدأت في الأسبوع الثاني من مارس الحالي، والتي تم خلالها إطلاق نحو ثمانين صاروخا من غزة في غضون ثلاثة أيام. لكن حتى قبل تلك الموجة من الهجمات، تحدثت التقارير عن إطلاق مقاتلي غزة ثمانية وعشرين صاروخاً باتجاه جنوب إسرائيل منذ بداية العام الحالي، كانت عشرين منها في الأسابيع الثلاثة الأولى من يناير وجده – مقارنة بحوالي أربعين صاروخا في عام 2013 كله. وقد تم توجيه خمسة من تلك الصواريخ نحو مدينة عسقلان إلا أنها اعترضت من قبل نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي – «القبة الحديدية». وفي 13 يناير تم إطلاق العديد من الصواريخ الأخرى باتجاه مراسم تشييع جنازة رئيس الوزراء السابق أريئيل شارون. وفي كلتا الحالتين – الهجمات التي استهدفت مركز سكاني إسرائيلي كبير وتلك التي وُجهت نحو مراسم التشييع الرسمية للجنازة التي شاركت فيها العديد من كبار الشخصيات الأجنبية – خاطرت «حماس» بقيام إسرائيل بشن عملية انتقامية ضخمة لو أصاب أيا من تلك الصواريخ أهدافه المقصودة، بغض النظر إن كانت «حماس» هي التي أطلقتها أم سمحت لآخرين بالقيام بذلك. وقد أعلنت الحركة أيضاً أنها أجرت تجربة لإطلاق صاروخ مضاد للطائرات في منتصف يناير، على الرغم من أنه قد أخطأ هدفه ولم تقم وسائل الإعلام الإسرائيلية بالإبلاغ عن الحادث.

لقد سمحت «حماس» بتصعيد الوضع في غزة بسبب الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها. فقد كانت الإطاحة بحكومة مرسي – داعمة رئيسية لـ حركة «حماس» – في مصر في يوليو 2013 بمثابة كارثة بالنسبة للحركة. كما أن قمع القاهرة اللاحق لـ جماعة «الإخوان المسلمين» كان موجها أيضا نحو «حماس»، الأمر الذي أدى إلى قيام الجيش المصري بإغلاق معظم الأنفاق إلى غزة. وفي الأسبوع الماضي، تردد أن القاهرة تجاوزت «حماس» وتفاوضت مباشرة مع «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» حول التوصل إلى هدنة بعد شن وابل من الهجمات الصاروخية على إسرائيل.

وفي ظل عدم قدرتها على فرض ضرائب على البضائع المتدفقة عبر الأنفاق من مصر، وافتقارها إلى أي دعم كبير من إيران، تواجه «حماس» أيضا أزمة مالية حادة. فقد تحدثت بعض التقارير عن موافقة قيادة الحركة على ميزانية تغطي 25 في المائة من النفقات المتوقعة في غزة. ومن ثم، فإن الإقدام على مواجهة عسكرية كبرى مع إسرائيل لا يصب في مصلحة «حماس» في الوقت الراهن – فقد كان الهدف الرئيسي للحركة في الآونة الأخيرة هو البقاء في السلطة، وليس فتح صراع جديد. وعقب هجمات إسرائيل الانتقامية فيبراير، على سبيل المثال، تحدثت التقارير عن أن قادة «حماس» العسكريين أرادوا الرد بالمثل، لكن الزعماء السياسيين للحركة قصّروا ردهم على إعادة الانتشار المؤقت لقوات الوقاية الصاروخية بعيدا عن الحدود، وذلك في أوائل فبراير.

ورغم ذلك، تواصل «حماس» في وضع الأسس لخوض معركة مستقبلية مع إسرائيل. فبالإضافة إلى إنتاجها الثابت للأسلحة، تستمر في جهودها لإحداث تحولات راديكالية دون توقف، وقد أبرزت ذلك ملاحظات مسؤولي «حماس» إلى جمهور مكون من آلاف المشاركين حضروا حفل التخرج لمعسكر شباب «تعليم المجاهدين» في 13 يناير. وفي ذلك الحفل قال وزير الداخلية فتحي حماد، «هذا الجيل هم غرس الله في الأرض الذين سيحصدون أعداء الله ولتتباهى بهم الأمم». وتوقع بأن «هذا الجيل سوف يبيد إسرائيل، إن شاء الله».

وفي الوقت نفسه، أفادت الضغوط المتزايدة على «حماس» الجماعات الأصغر والأكثر تشددا التي لا تكبلها قيود السلطة وتتلقى المحفزات المالية من إيران لمواصلة قصف إسرائيل. وقد أفادت التقارير أن بعض الفصائل تتلقى آلاف الدولارات من إيران عن كل صاروخ يتم إطلاقه على إسرائيل. ولم تكن «حماس» هي التي أطلقت أحدث وابل من الصواريخ، بل أن «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» هي التي قامت بذلك، في حين أطلقت جماعات أخرى مثل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وفصائل جهادية سلفية قذائف الهاون الثقيلة أو صواريخ «القسام» و «غراد» قصيرة المدى. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى أن الأسلحة الإيرانية التي تم الإستيلاء عليها على متن سفينة التهريب «كلوس سي» في وقت سابق من هذا الشهر كانت موجهة في المقام الأول إلى «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، وليس لـ «حماس».

الخاتمة

كان المقصود من اجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الرئيس أوباما في البيت الأبيض في السابع عشر من مارس الحالي هو إشارة الدعم لعملية السلام بين الفلسطينيين ووجود الشعور الملح بين جميع الأطراف. وليس هناك ما يضمن التوصل إلى اتفاق في غضون الفترة الزمنية الحالية. بيد، إن الرجوع إلى الصراع المسلح – من قبل «فتح» أو «حماس»، أو غيرهما – سيكون كارثة بالنسبة للفلسطينيين، وسيولد نفس القدر من الإحباط الناجم عن عدم التقدم الحالي. وحتى بعيدا عن الانتكاسة الدبلوماسية والخسائر المحتملة في الأرواح، فإن قيام صراع مسلح أوسع نطاقا سوف يدمر الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الذي ينشغل فيه المانجون التقليديون بالكارثة الأكثر إلحاحا في سوريا، وأزمة أوكرانيا، والمفاوضات النووية الإيرانية.

عن «معهد واشنطن».. وماثيو ليفيت هو زميل أقدم ومدير برنامج ستاين لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في المعهد

تحويل مجرى «النيل الأزرق» يأخذ أفريقيا إلى الحرب !

هدى الحسيني

الحرب على المياه التي يحذر منها ويتوقعها كثيرون قد تكون على وشك الوقوع. إذ ورثت مصر بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي مشكلة ضخمة ناتجة عن القرار الذي اتخذته أديس أبابا في نهاية شهر مايو «أيار» من العام الماضي، وهو تحويل مجرى النيل الأزرق كجزء من مشروع «سد النهضة» الإثيوبي الضخم من أجل إنتاج الكهرباء. هذا القرار الذي سيؤثر سلبا على حصة مصر من مياه النيل اعتبر المصريون توقيته بمثابة صفعة على وجه الرئيس مرسي الذي كان عاد قبل يوم واحد من اتخاذه، من زيارة رسمية إلى إثيوبيا، فشعر الإثيوبيون بضعف ما بدأت تعاني منه مصر.

هناك عشر دول منتشرة حول نهر النيل والمشكلة رغم أن مصر قد تصل إلى اتفاق مع إثيوبيا أن الخطوة الأحادية التي أقدمت عليها أديس أبابا تعني انهيار النظام الإقليمي القائم الذي وضعته بريطانيا ومصر عام 1929، فيما عرف بـ«اتفاقية مياه النيل»، وليس معروفا ما سيحصل بعد ذلك.

باستثناء إثيوبيا التي كانت لديها حكومة آنذاك، فإن الاتفاقية تم التوقيع عليها قبل أن تنال دول حوض النيل الأخرى استقلالها. خصصت الاتفاقية 48 مليار متر مكعب سنويا لمصر كحق مكتسب، و4 مليارات متر مكعب للسودان، ولم تحسب الاتفاقية حصص الدول الثماني الأخرى الواقعة على طول النهر وحوضه. وعام 1959 اتفقت مصر والسودان على زيادة حصتيهما إلى 55.5 مليار متر مكعب، و18 مليار متر مكعب على التوالي، الأمر الذي سمح لمصر ببناء «السد العالي». نصت «اتفاقية مياه النيل» على منع قيام أي مشروع عمل على النيل أو روافده أو حوضه من شأنه أن يقلل من حجم المياه التي تصل إلى مصر، كما أعطى مصر الحق في التفتيش والتحقيق على طول نهر النيل حتى الوصول إلى أبعد مصادره في الحوض.

هذا الحق في التفتيش والتحقيق الذي هو بمثابة حق الفيتو على أي مشروع للمياه أو الطاقة تحول إلى موضوع نقاش وتململ في السنوات الأخيرة، حيث إن كل الدول التي كانت مستعمرات سابقة صارت تعتبر هذا الحق بمثابة تعد على سيادتها، وبدأ البعض منها الشروع في مشاريع مائية تهدد حجم المياه المتاحة لمصر. ومن ناحيتها تعتبر مصر أن أي تغيير في الاتفاقية بمثابة تهديد استراتيجي، ولوحت مرارا باستخدام كل الوسائل المتاحة لها لمنع انتهاك الاتفاقية.

بعد إطاحة مرسي فشلت عدة لقاءات عقدت في الخرطوم بين وزراء مياه الدول الأعضاء في اللجنة الفنية، كما فشلت محادثات 11 فبراير الماضي في أديس أبابا بين وزيري المياه في كل من مصر وإثيوبيا.

مصر تريد ثني إثيوبيا أو إقناعها بتغيير خططها من أجل الحد من الأضرار التي قد تلحق بالمصالح المصرية، لكن إثيوبيا مصرة على التمسك بالخطة الأصلية، وتدعي أن السد لن يكون له أي تأثير سلبي على مصر، أما السودان فإنه يقف مع إثيوبيا ويدعم بناء السد.

وكانت وسائل الإعلام المصرية أشارت إلى أن تركيا التي ساءت علاقتها بمصر بعد إطاحة مرسي تشجع إثيوبيا على مواصلة خطتها على حساب المصالح المصرية وذلك على ضوء الزيارة التي قام بها أحمد داود أوغلو إلى إثيوبيا في أوائل شهر فبراير الماضي. ولم يستبعد الإعلام المصري الدور الإسرائيلي في المشروع.

في يناير الماضي، انسحبت مصر من المحادثات مع إثيوبيا والسودان، وأعلنت أنها ستلجأ إلى كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية للمحافظة، وحتى لزيادة حصتها من مياه النيل، ومن جهتها أعلنت إثيوبيا أنها مستمرة في بناء السد على الرغم من تعليق المفاوضات، فالبناء انتهى 30 في المائة منه، وسيحتاج لإتمامه لثلاث سنوات أخرى، لكن وزير الموارد المائية والري المصري محمد عبد المطلب قال إن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي، فهي تدعم بناء السد شرط ألا يؤثر على أمنها المائي، مطالبا إثيوبيا بوقف البناء انتظارا لانتهاء الأبحاث التقنية اللازمة، فهذا يضمن أن مصر والسودان لن يتعرضا لأي أذى من السد في حال انهياره جراء الفيضانات مثلا.

إثر زيارته إلى روسيا في عداد الوفد الذي رافق المشير عبد الفتاح السيسي، قال نبيل فهمي وزير الخارجية المصري إن المشكلة يمكن حلها، والنيل قادر على تلبية طلبات المياه لكل دوله، وأضاف، لكن إذا لم نتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن وقبل فوات الأوان فإن مصر لن تقبل التخلي عن أمنها المائي، وينبغي على الجميع أن يكون مستعدا للتعامل مع عواقب أزمة إقليمية غير مرغوب فيها.

على ذلك ردت إثيوبيا في 17 فبراير الماضي بأن المؤسسة العسكرية مستعدة أن تدفع ثمن حماية «سد النهضة» فهذا مشروع وطني. وبنظر الإثيوبيين من أهم الإنجازات. ولوحظ أنه في 27 فبراير وقع رئيسا الأركان الإثيوبي والسوداني، بحضور وزيري دفاع البلدين على بروتوكول اتفاق لإنشاء قوات مشتركة بين البلدين لحماية حدودهما.

مصر متمسكة بنص «اتفاقية مياه النيل» وتعتبره ساري المفعول بموجب القانون الدولي، وأي تعديل أو تغيير يتطلب موافقة مسبقة منها. وحول الموضوع قال شريف الموسى رئيس «برنامج الشرق الأوسط» في الجامعة الأميركية في القاهرة إن «اتفاقية مياه النيل» يجب أن تعامل بالطريقة نفسها التي تحترم بها حدود معظم دول حوض النيل، والتي حددتها القوى الاستعمارية والمعترف بها بموجب القانون الدولي.

لكن ما أقدمت عليه إثيوبيا، يبدو وكأنه امتداد للربيع العربي، وما حدث مع استقلال جزيرة القرم عن أوكرانيا، يؤكد أنه لن يبقى أي نظام دولي تعترف به القوانين الدولية، كما كان. وإذا سمح لإثيوبيا أن تفعل ما تشاء فإن كل الدول على النيل ستحذو حذوها، والمشكلة أن كل الدول الأفريقية تقع على ارتفاع أعلى من مصر، ثم إن الاتفاق الثنائي بين مصر والسودان عام 1959 الذي بموجبه زادا من حصتيهما من مياه النيل وتجاهلا مصالح الدول الأخرى مثل تنزانيا، وكينيا، وإثيوبيا أضعف الحجة المصرية بأنه لا يمكن المس بـ«اتفاقية مياه النيل» لعام 1929. وكانت إثيوبيا أول من تحدى تلك الاتفاقية بادعائها الحق الكامل على مياه النيل الأزرق وتغيير مجراه، ووقفت إلى جانبها كينيا وتنزانيا وأوغندا. وأدى هذا الانشقاق إلى «اتفاقية عنتيبي» عام 2010 التي وقعتها دول المنبع في شرق أفريقيا بما في ذلك إثيوبيا، وتسمح الاتفاقية للدول بالقيام بمشاريع مائية على النيل من دون موافقة مصر، وأعلنت دولة جنوب السودان أنها ستنضم إلى الاتفاقية، في حين ظلت إريتريا والكونغو على الحياد، ووقعت عليها كل من إثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وتنزانيا، وكينيا وانضمت إليها عام 2011 بوروندي، لكن عارضتها مصر، والسودان، الذي انتقل الآن، بعد إطاحة حكم «الإخوان المسلمين» في مصر للوقوف إلى الجانب الإثيوبي.

مع ارتفاع عدد السكان والفقر المستشري في ربفها، قررت إثيوبيا عملا بـ«اتفاقية عنتيبي» بناء «سد النهضة» الكبير على النيل الأزرق بتكلفة 4.7 مليار دولار، وسيكون الأضخم في أفريقيا، ويتسع خزانه لـ74 مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن ينتج 6 آلاف ميغاواط من الكهرباء، ولتسهيل بنائه حولت إثيوبيا النيل الأزرق مسافة 500 متر عن مساره الطبيعي.

الصحافة المصرية تشن حملة على إثيوبيا وترى أن الشعب المصري يفضل الموت دفاعا عن حقه بمياه النيل على الموت عطشا. ومن المؤكد أن مصر لن تسمح لإثيوبيا بتجاهل حقها بمياه النيل ثم إن إثيوبيا بموجب القوانين الدولية لا تستطيع أن تستحوذ على مياه النيل الأزرق، كما أن الجيش المصري على قوة وقدرة، ويستطيع الالتزام بكل اتفاقياته. الدولتان يمكن أن تتوصلا إلى اتفاق يرضي الطرفين. قد تقدم إثيوبيا المياه مقابل أن توفر لها مصر الأمن، ثم إن مصر إذا حصلت على جزء من الطاقة التي سينتجها «سد النهضة» تستطيع أن تقوم بمشاريع تحلية مياه البحر التي تحتاج إلى الطاقة والمال.

إثيوبيا بقرارها الأحادي ببناء «سد النهضة» تهز كل أفريقيا وليس مصر وحدها. وإذا ما وقعت الحرب فلن يحمي السد إثيوبيا، ومصر في حاجة إلى ترتيب بيتها الداخلي في مرحلة أغلب دول العالم تشهد فيها حالة اهتزاز.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

ولو «معجزة» في قمة الكويت

زهير قصيباتي

كان الحاضر الدائم في القمم العربية «ترتيب البيت العربي». بعد «الربيع» وثوراته وغلياته، بات المطلوب ترتيب غرف البيت... وفي قمة الكويت، قد يجوز القول إن المأساة السورية هي الحاضر الأكبر، بكل تداعياتها، خصوصاً لأن استمرارها لا يثبت فحسب قاعدة العجز العربي عن إخماد أي حريق، بل لأنه كذلك يقطع ما بقي من خيوط الحد الأدنى من التضامن الغربي وأي فاعلية له.

ليس متوقعاً أن تجد القمة حلاً وشيكاً لخلاف السعودية والإمارات والبحرين مع قطر التي تصر على سياستها، فيما تعتبر الدول الثلاث أن الدوحة ذهبت بعيداً في تغريدها خارج سرب مجلس التعاون، المنظومة الإقليمية العربية الوحيدة التي نجت من تداعيات نزاعات وحروب في المنطقة... وباتت اليوم في عين العاصفة. قد تفتح جهود الكويت على هامش القمة، ثغرة في جدار أزمة تهدد مصير مجلس التعاون الخليجي، ووحدته، وهو القوة العربية الوحيدة التي تمتلك النفوذ الإقليمي والقدرة الاقتصادية على إنقاذ دول الربيع المحاصر معظمها بالفقر والاضطراب.

وإذا كان وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بدا محبطاً في اجتماع وزراء الخارجية العرب عشية القمة، لأن «كل المسائل لم تناقش» خلال الاجتماع، حرصاً ربما على عدم إثارة أزمة جديدة تضاف إلى عشرات المعضلات التي يفترض طرحها على القادة، فالحال أن الأزمة في مجلس التعاون هي الأكثر وطأة. وإذا استمرت، فلا مبالغة في القول إنها ستطيح معها ما بقي من جدران جامعة الدول العربية.

يمكن بداهة تصنيف قضايا القمة وملفاتها بين أزمات «تقليدية» لا تفارق جدول أعمال مؤتمرات القادة العرب، مثل السودان الذي بات سودانين والصومال المنسي في تسونامي الفقر و «الإرهاب» والقرصنة... بل حتى مثل لبنان، رغم تبدّل الظروف وكابوس الحرب السورية على حدوده، وفي بقاعه وشماله، ونوافذ الإرهاب المشرّعة عليه، تجعل الدعم العربي لجيشه من قضايا الإجماع.

وأما فلسطين فحال مسار مفاوضاتها «السرية» يُسقط في أيدي العرب، إلا الدعم المالي للسلطة. بنيامين نتانياهو دمّر المسار «الأميركي» علناً بدعوته الفلسطينيين الى شطب حق العودة، والأكيد أن لا الرئيس محمود عباس ولا سواه سيقبل بتجرّع هذه الكأس.

ماذا عن القضايا «الطارئة»؟ لم تعد الحرب السورية طارئة في بداية عامها الرابع، ولا الخلافات العربية– العربية على التعامل مع تمدد النفوذ الإيراني. فيما تصرّ دول على سياسة النوافذ المفتوحة مع طهران، وتميل أخرى الى التشدد بعدما اخترق ذاك النفوذ المنطقة من بواباتها العريضة. حتى الآن لا جواب عن طبيعة المخرج، ولا أفق لحل، بينما يتواصل العزف الإيراني على أوتار الاضطرابات والخلافات بين العرب.

وإن كان نتانياهو قدّم لأوباما «هدية» تفجير مسار المفاوضات مع الفلسطينيين، فالأرجح أن يصرّ الرئيس الأميركي على إنجاز اتفاق في الملف النووي الإيراني، الحاضر الغائب في قمة الكويت، ما دام السؤال الملحّ هو: أي ثمن ستدفعه المنطقة ترضية لطهران، يقدمها الأميركي على حساب العرب؟ ولعل ما يثير الفزع أن اضطراب المنطقة في ذروته سيفقد دولها ما تبقى لها من مناعة، لصدّ الأطماع ورفض الخرائط التي تشطب أدوارها تباعاً.

لن يكون عقلانياً توقع ولو «معجزة» واحدة من قمة الكويت، ويتمدد التيه العربي بين أميركي يزداد ضعفاً أمام إسرائيل، ويصبح أضعف مع إيران المنفتحة شهيتها على رسم حدود جديدة للعبة الإقليمية... وبين انهيارات «البيت العربي».

وأما مأساة الشعب السوري فلن تجد نهاية، لا مع غرب مذهول باطماع الروس وحمايتهم نظام دمشق، ولا مع مجتمع دولي ما زال يبرر عجزه بخبث الدب الروسي في مجلس الأمن الذي تحوّل الى رهينة أخرس.

عن «الحياة» اللندنية